بان لم يكن للمشبه تابع كذلك يكون باقيا على حقيقته
وفيه ان ههنا مانعين احدهما عدم وجود ذلك
التابع للمشبه وثانيهما عدم شيوع استعمال لفظ رادف
المشبه به في رادف المشبه لانه ح لم يوجد قرينة مانعة
عن ارادة ما وضع له وذلك موجب ايضا لبقاء اللفظ
على معناه الحقيقي فالصواب ما قاله صاحب الكشاف
ويعارضه اى الوجه الذي ذكره المحشى ما سبق اى الوجه
الذى سبق ذكره في اخر الزبدة الثانية وهو قول
الشارح ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقا التخييل اقرب
الى الضبط ان جعل الجميع بدل مما سبق اذا لم يكن
فيه اى في الجعل على نحو واحد كلفة وتعسف كما في مذهب
السلف اولى من الجعل على نحوين بان يكون بعض
افراد قرينة المكنية حقيقة وبعضها استعارة مصرحة
فيه اشارة الى ان في مذهب السكاكي كلفة وتعسف
وان كان الجميع على مذهبه على نحو واحد ح ان خلوص

القرينة التي هي التخييلية عن الضعف مطلقا في جميع
المواد يدعو اليه اى جعل الجميع على نحو واحد بشرط
عدم الكلفة وهو مذهب السلف بخلاف مذهب
السكاكي فان القرينة فيه ضعيف مطلقا وبخلاف
مذهب صاحب الكشاف ومختار المحشى فان القرينة
فيهما ضعيفة لا مطلقا بل في بعض المواد وكان
اثباته اى اثبات رادف المشبه به له اى للمشبه لا توهم
صورة فيه مسامحة لان المراد لا لفظ رادف المشبه
به المستعمل في صورة وهمية شبيهة اياه اى رادف
المشبه به له اى للمشبه متعلق بالتوهم اى كبقاء مخالب
اى صفة مفعول مطلق محذوف لقوله باقيا او
كاثبات المخالب اى او صفة مفعول مطلق محذوف
لقوله اثباته في قوله وكان اثباته فرده على لفظ
المصدر الى ما هو له صلة الرد مفوض اليك فعليك
برد كل تقدير الى ما هو له والسلام عليك ان رددت